

اقتصاديات المدن المستدامة في الدول النامية

(دراسة نظرية تحليلية)

د. اياد بشير الجلبي

استاذ

قسم الاقتصاد، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

المستخلص

يعد الدعم المالي والاداري عامل مهم لاجياد صياغة استراتيجية جديدة للاستثمار على مستوى المدينة من خلال منح او اقراض الأموال للمشاريع من اجل بناء اقتصاد إنتاجي في المدينة حيث توفير فرص عمل عالية الجودة. ان هذه الاستراتيجية تعتمد على تنسيق جديد حول منهج للتنمية الاقتصادية الذي يبنى على المؤسسات القائمة وينبغي أن يكون بتنسيق بين المدينة والمحافظه والاقليم حيث تشترك الادارات بتنفيذ استراتيجية استثمار بشكل يضمن تخصيص الإنفاق الحكومي على المشاريع على حد سواء في المناطق الجغرافية لكي ينمو فيها اقتصاد المحافظة والاقليم. مع الوفاء بمعايير التنمية الاستراتيجية استثمار بشكل يضمن تخصيص الإنفاق الحكومي على المستوى الإقليمي والمحافظات أو منظمات التخطيط الحضري حيث يمكن تنسيق استراتيجيات التنمية مع المعايير البيئية للمحافظة ووضع افودج واحد قابل للحياة وتنمية المجتمع بفعل الدعم المالي. ان هذا التنسيق ينبغي أن لا يأتي على حساب الادارة المحلية للمدينة. فضلا عن أن ينشئ الاقليم عملية تنافسية تقوم على معايير تسجيل النقاط التي تحقق مبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا من شأنه ان يحفز الحكومات المحلية لاقتراح مشاريع في السباق نحو التطور والتنمية المستدامة ويشجع المشاركة القواعد الشعبية في تنظيم المشاريع الصغيرة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الحضري، المدن المستدامة، التنمية المستدامة، المدن الحديثة.

1. المقدمة

تؤكد المؤشرات الاقتصادية الحديثة على هناك اهتمام كبير في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث ان العديد من البلدان تتخذ من اسلوب الاستدامة هدفاً أساسياً في تطوير اقتصادياتها والمحافظة على بيئتها من كافة اشكال التلوث واعطاء اهتمام كبير الى ظاهرة الاحتباس الحراري الحاصل في العالم فضلاً عن الاهتمام بمواردها الطبيعية وفي مقدمة هذه الدول الاسكندنافية وبعض دول الاتحاد الاوربي. لقد اتخذت غالبية بلدان العالم من هذه الفكرة منطلق في تطوير مدنها باتجاه ان تصبح أكثر ملائمة مع هذه التطلعات الحديثة للقرن الواحد والعشرين وبذلك اعتبر تطوير المدن بهذا الاتجاه جذور للتنمية الاقتصادية المستدامة حيث اعتمدت الابتكارات الجديدة بالشكل الذي تتوافق فيه مع الاتجاهات الحديثة للمدن، من حيث توفير فرص عمل عالية الجودة وتنسيق وتطوير المدن مع المعايير البيئية المعتمدة عالمياً والمقرة في المؤتمرات الدولية. ان هذه الوضعية شكلت إفودجاً يتلائم مع الحياة الحديثة من حيث اعتماد المصطلح الجديد السعادة البشرية للمجتمعات، ومن هذا المنطلق لابد من تطوير نمط حضري

يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على مستوى المدينة والاقليم وصولاً الى الاقتصاد الوطني عكس ماكان متبعاً من اساليب في القرن الماضي. اذ يعد تخطيط المدن باتجاه التنمية الاقتصادية المستدامة من الممارسات المهمة والمادية البحتة من حيث مراقبة استعمال الاراضي بشكل يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ان تغيير مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية بهدف توجيه هذه الانشطة باتجاه المكان والحيز المستدام يتطلب وجود دعم متميز في ذلك، على الرغم من ان هذه الانشطة المتنوعة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً في الافكار السائدة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية التي تواجه معدلات فقر متزايدة فان عملية تخطيط المدن باتجاه التنمية الاقتصادية المستدامة يجب ان تأخذ في حساباتها تخفيض معدلات الفقر التي تعتبر من الوسائل المؤدية الى التدهور البيئي. ولما كانت الحكومات في الدول النامية تهتم على الانشطة الاقتصادية وبالتالي فان ذلك يحملها مسؤولية الاهتمام بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بالاعتماد على المعايير البيئية رغم وجود هجمة لافكار الخصخصة والقطاع الخاص على الانشطة الاقتصادية.

1.1 المشكلة

إن النمو العمراني المتزايد للمدن في العالم والعراق على حد سواء أدى إلى تركيز عدد هائل من السكان في مدن العالم تجاوز 50% وفي العراق بلغ 70% وان استقطاب

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث من منظمة نشرت في 2019/3/25

البريد الإلكتروني للباحث: ayad.bashir@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

4. ادخال المعايير البيئية في التصميم الهندسية الحضرية يسهم في تحقيق السعادة البشرية.

1.4 الاهداف

1. العمل على تنسيق الاختصاصات المتنوعة في معالجة مشاكل المدن التقليدية وتوجيهها باتجاه الحداثة لتحقيق السعادة البشرية للسكان.

2. العمل على إيجاد فرص عمل تتوافق مع المعايير البيئية العالمية لغرض ان تصبح المدن الحديثة أكثر تطوراً وخالية من كافة اشكال التلوث المختلفة.

3. العمل على زيادة مقدرة الفقراء او مساحات سكن الفقراء داخل المدن عن طريق زيادة فرص كسب دخولهم مع ضمان توفير الحاجات الاساسية لهم من مياه الشرب النقية وانظمة الصرف الصحي ووسائل النقل العام فضلا عن اشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية اشباع حاجاتهم الاساسية.

4. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خلافاً للأنموذج التقليدي في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الاستهلاك الصافي بدلاً من الوفاء بالمعايير البيئية وتحقيق السعادة البشرية والاخذ بنظر الاعتبار استدامة الأنشطة الاقتصادية في المدن على مستوى الاهداف البعيدة مع عدم اغفال الاحتياجات الاساسية على المدى القصير.

5. توظيف الدعم الحكومي والاداري باتجاه بناء استراتيجية جديدة للاستثمار من اجل تحقيق تنمية مستدامة في المدن.

6. توزيع المشاريع الاقتصادية بشكل يضمن تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي والعمراني بين المدن.

7. ادخال البعد البيئي المعتمد على المعايير البيئية الدولية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للمدن.

1.5 المنهجية

1. اعتماد منهج التحليل والاستقراء المستند الى ادبيات النظرية المكانية للاقتصاد الحضري والافكار المعاصرة للتنمية الاقتصادية المستدامة من نظريات وبحوث في هذا مجال.

2. محاولة وضع افكار جديدة لمفهوم اقتصاديات الحضر وإيجاد فرص وحوافز لتحقيق ذلك.

المدن للسكان لازال مستمر بوتائر مرتفعة مما ولد مشكلة كبيرة تعد من التحديات الجسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية، حيث ان البيئة الحضرية هي مجموعة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها هدفها تلبية شروط حياة الانسان المعاصرة. كما نحن اليوم نواجه اختيارات متعددة تهدف جميعها الى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن لا زلنا امام الفقر المتزايد مما دفع البلدان النامية الى ان تغض الطرف على المشاكل البيئية معتبرين ذلك جانباً إضافياً سواء كان ذلك على المدى القريب أو البعيد وهذه المشاكل دفعتنا الى إيجاد صيغة من الموازنة تضمن تحقيق اسلوب يسمح بنمو حضري متوازن مع المحيط العمراني في إطار خطة تنمية مستدامة للمدينة تنطلق من إدخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية في ظل تنمية اقتصادية مستدامة.

1.2 الاهمية

تتأق أهمية البحث من الكيفية التي يكون عليها الدعم الحكومي والاداري من اجل إيجاد صياغة استراتيجية جديدة للاستثمار على مستوى المدينة من خلال منح او اقراض الأموال للمشاريع القائمة والجديدة و بناء وتحقيق اقتصاد إنتاجي في المدينة حيث يوفر فرص عمل عالية الجودة. فضلا ان تكون هذه الاستراتيجية تعتمد على تنسيق جديد حول منهج للتنمية الاقتصادية الذي يبنى على المؤسسات القائمة مع التنسيق بين المدينة والمحافظه والاقليم وبذلك تشارك جميع الادارات بكافة اشكالها بتنفيذ استراتيجية استثمار بشكل يضمن تخصيص الإنفاق الحكومي على المشاريع على حد سواء في المناطق الجغرافية المختلفة بشكل يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للمدن كافة والمحافظه والاقليم بشكل عام. مع الوفاء بمعايير التنمية المستدامة الأساسية للهيئات البيئية العالمية على المستوى الحضري والإقليمي والاداري.

1.3 الفرضيات

1. ان تطوير المدن باتجاه الفاعلية الاقتصادية المستدامة يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. ادخال المعايير الاجتماعية والاقتصادية في تخطيط المدن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى المحلي ويؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى الوطني.

3. إدخال البعد البيئي والاهتمام بالنمو الاقتصادي في جميع مراحل عملية التخطيط العمراني يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المدن.

3. الاعتماد على افكار الاستدامة والمعايير البيئية الدولية التي وردت في المؤتمرات المتعلقة بذلك.

2. العلاقة بين الاقتصاد والمدن

ان زيادة السكان والكثافة السكانية وتزايد معدلات التحضر والتي تسارعت بشكل كبير بعد منتصف القرن العشرين ادى الى ظهور العديد من القضايا والمشاكل الاقتصادية بالمدن والمناطق الحضرية. ادى ذلك الى ظهور علم قائم بذاته في اوائل الستينيات من القرن الماضي سمي بعلم الاقتصاد الحضري وحيانا الاقتصاد العمراني، د. عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروقة كتاب مترجم ، 1989 ، ص15). لقد زاد الاهتمام في وقتنا الحاضر بهذا العلم ومنطلقاته النظرية فضلا عن ما تعلق به من علوم بحيث اصبح واسع الانتشار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولاسيما ما حدث في نهايات القرن الماضي تطور في المنطلقات النظرية للاقتصاد باتجاه مفهوم الاستدامة (Perman & other, p16, 2003) كنتيجة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والذي انتج مشاكل بيئية متعددة لعل ابرزها ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث البيئي وكان لسكان المدن الحصة الاكبر من المساهمة والمعاونة من التلوث باشكاله المختلفة. فضلا عن وجود تحدي لأنموذج النمو الاقتصادي القائم على الاستهلاك الصافي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بدلا من تعزيز الرفاهية والسلوك المستدام للسعادة البشرية والاخذ بعين الاعتبار الاهداف البعيدة الامد وكذلك

الاحتياجات على المدى القصير وهي حساسة للسياق المحلي. (OKSANA MONT, MATTHIAS LEHNER AND EVA HEISKANEN, 2014, p9). حيث بدأ الاقتصاد يهتم بالتنمية الاقتصادية المستدامة ووضحت المدن جذور هذه التنمية في ظل النضج الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المجتمعات الحضرية اضافة الى توفر كفاءات متخصصة في معالجة المدن وارتفاع الكثافة السكانية. لذا جاء مفهوم حديث لاقتصاد المدن كنتيجة لتحول دورها من مستقرات سكنية للعيش فقط الى مكان للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يسهم في تحقيق التنمية المحلية والاقتصاد الوطني urbact ii capitalisation, april , 2015 (p5).

3. مفاهيم التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاسها على المدن

أعطى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في حزيران عام 1992 في ريو دي

جانيرو الشهرة الواسعة لمصطلح التنمية المستدامة. حيث عمق المؤتمر الاهتمام من قبل دول العالم بمؤسساتها نتيجة لزيادة الوعي والتفكير باستدامة النمو الاقتصادي. وعرف المؤتمر التنمية المستدامة على انها ضرورة وانجاز وتحقيق التوازن بين الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوي لاجيال الحاضر والمستقبل وتعد الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية وبدونها لا تتحقق الرفاهية الاجتماعية. لقد ظهرت عدة افكار لمفهوم التنمية المستدامة وقد تداخلت هذه الافكار مع بعضها بحيث احيانا تترابط وفي احيان اخرى تعد بدائل لبعضها ويمكن ان نجعلها بما يأتي (النجفي وآخرون، ص ، 2013) :

1. الحالة التي لا تشهد فيها المنفعة انخفاضا بمرور الزمن.
2. ان تكون ادارة الموارد بشكل يضمن ويحافظ ويديم فرص الانتاج في المستقبل.
3. هي تلك الحالة التي لا يشهد فيها خزين راس المال الطبيعي انخفاضا او تدهورا بمرور الزمن مثل، غابات، أنهار، اراضي..... الخ.
4. تتضمن ادارة الموارد الطبيعية الاحتفاظ بها لكي تعطي عطاء مستمر لخدماتها.
5. الحالة التي تلي ادنى شروط النظام البيئي خلال الزمن. ولكن في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة في المدن سنعمد تعريف ورد في مؤتمر استدامة المدن (Sustainable Cities Conference Series, UC Berkeley, 2011-) (2012). يتضمن التعريف تعزيز للدخل المحلي العادل وتحقيق نمو مستمر للعالة في المدن من خلال الاستقرار في ايجاد فرص عمل كنتيجة للتوسع في نمو الانشطة الاقتصادية من دون تعريض الاستقرار المالي المحلي او تدهور البيئة الطبيعية أو المساهمة في تغير المناخ العالمي الى اي ظواهر سلبية تؤثر على سعادة الانسان. حيث نعتقد بان هذا المفهوم يعد اوسع من النمو الاقتصادي القائم على الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية مع الاخذ بنظر الاعتبار الأهداف بعيدة الأمد للمدن المعاصرة وكذلك احتياجاتها على المدى القصير والتي هي حساسة للسياق المحلي.

4. المدينة المعاصرة

من المعلوم للجميع بان تاريخ نشأة المدن يعود الى بضعة الاف من السنين مع بدء الحضارات الاولى للتطور الانساني ، ولكن المدينة المعاصرة في القرن الواحد والعشرين لم تعد مجرد مساحة من الارض تنشأ لتوظيف مجموعة من السكان تربطهم مصالح مشتركة وتقام عليها المساكن والمصانع والمتاجر بل تكونت المدينة المعاصرة التي تعرف بانها نظام للحياة يعيش فيها اناس دائمي الحركة على وفق عملية تنظيمية وادارية تتوفر

فيها جميع مقومات الحياة الانسانية بكافة جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية (A. L. Mahbub Uddin Ahmed, 2004, p6) ومن هنا المنطلق زاد الاهتمام باقتصاد المدن الذي هو الحقل العلمي الذي يدرس المفاهيم والادوات الاقتصادية لتوضح المكان والنظم الاقتصادية للمدن والذي يتعلق بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة للمكان وامثلة تزايد سكان المدن بمعدلات عالية , تراكم النفايات في المدن التي غير قابلة للتحلل , ظاهرة التغير المناخي . . . الخ. حيث ان هذه المشاكل واخرى اعطت اسباب معجلة لدراسة اقتصاد المدن.

4. 1 اسباب دراسة اقتصاد المدن

1. عدم امكانية دراسة اقتصاد المدن على وفق المفهوم الاقتصادي البحت لانه لا يمكن التركيز على الوجه الاقتصادي فقط دون الاهتمام بالابعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والعمرانية والتخطيطية لانشطة المدن.

2. ان معظم المدن تشكل جزءاً من النظام الاقتصادي الكبير حيث :

أ. تلعب المدن دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الاقليمية.

ب. اغلب المدن الكبرى او الحواضر (المليونية) تؤثر على الاقتصاد القومي بمرمته.

ت. عدم امكانية معالجة الكثير من مشاكل المدن بمعزل عن الظروف المحيطة بها.

ث. اهمية وضع مشاكل المدن في محيطها الاوسع.

3. عدم امكانية ضبط الحدود المادية للاقتصاديات الحضرية وخاصة اذا تبين لنا ارتباط هذه المدن بالمحيط الاقليمي.

وفي ضوء هذه الاسباب يمكن استحداث نظرة اقتصادية شاملة تضم كافة مجالات المدينة.

4. 2 النظرة الاقتصادية للمدن

تتلخص النظرة الاقتصادية للمدن بانها تعتمد على ماسمي الاسلوب الجزئي الذي يعتبر الحل التدريجي الافضل في حل المشاكل الاقتصادية للمدن بدلا من اعداد تحليلات اقتصادية شاملة وهو الطريقة العملية الوحيدة التي تقترن باقتصاد المدن وان هذا الاسلوب يقسم اقتصاد المدن الى قسمين هما :

1. اقتصاد الكلي للمدن : يهتم هذا الاقتصاد بالمشاكل التي تخص المدينة كلها وعلاقتها مع بقية الاقتصاد الاقليمي والقومي المستندة على الاساليب الكثرية الكلية والتي تعتمد على الاساليب الملائمة للمشاكل الخاصة بالنمو والاستقرار الاقتصادي للمدينة.

2. الاقتصاد الجزئي للمدن : الذي يهتم بصورة اساسية بالمشاكل الاقتصادية الداخلية ويعتمد في تحليلاته على :

أ. نظرية الاسعار في التعامل مع الافراد والمنشآت.

ب. الاهتمام بقرارات الموقع.

ت. اية اسواق المدن وخاصة اسواق الارض والسكن.

ث. التعامل مع المسافة (تكلفة النقل) التي تؤثر على عدة قرارات للعرض والطلب.

ج. تأثير العوامل الاحتكارية التي تعتبر فعالة في المدن الكبيرة والصغيرة على حد

سواء. كما ان الاقتصاد الجزئي والكلي للمدن لا يهتم بمبدأ الكفاءة الاقتصادية فقط

ولكن ايضا بمبدأ العدالة الاجتماعية وبذلك يحقق اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة للمدن.

5. السياق الحكومي والمالي للتنمية الاقتصادية المستدامة للدول النامية في المدن

ترك التحول الى الاقتصاد الريعي في الدول النامية ولا سيما في الدول النفطية على المجتمعات المحلية وبالاخص في المدن الرئيسية ازمات مالية ومشاكل عديدة ولعل من ابرزها الزيادة المفرطة في التركيز السكاني للمدن الرئيسية وارتفاع معدلات الهجرة من الريف والبلدات والقصبات الى المدن الكبيرة مولدة مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية وعمرانية عديدة لذلك لابد من إعادة تجديد وتسريع برامج التنمية الاقتصادية التقليدية على المستوى المحلي من خلال التشريعات القانونية الأكثر طموحا في البلاد وهي فرض الحماية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ولا سيما العمل على تخفيضات في انبعاثات الكاربون المشككة التي تعاني منها الدول المتقدمة والمسببة لها، وهو جهد بعيد المدى لمواءمة الاستثمارات والنقل وتخطيط واستعمال الأراضي وبناء المساكن بأسعار معقولة على المستوى المحلي وهذا يوفر إطارا لمنهج جديد ومنسق.

مما يضعنا امام ثلاثة اهداف اساسية في تنمية المدينة :

أ. إنعاش الاقتصاديات المحلية.

ب. الحماية البيئية وبالاخص المدن الرئيسية.

ت. تحقيق اهداف العدالة الاجتماعية ولا سيما مكافحة الفقر.

ث. وبناءاً على ذلك لابد من وضع اطر لتحقيق ذلك ولعل ابرزها مايلي :

ج. وضع إطار مؤسسي لزيادة التنسيق على مستوى الدولة او الاقليم او المحافظة.

ح. وضع سياسات رامية لتسهيل وتخفيف التنافس إلى مستويات عالية من خلال

أفضل الممارسات للتنمية الاقتصادية المستدامة.

7. اساسيات التخطيط والتنمية المكانية

تتخذ العديد من البلدان من مفهوم التخطيط والتنمية المكانية وسيلة اساسية في تطوير اقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المدن والاقاليم المختلفة في بلدانها. وفي مقدمة هذه البلدان : الدول الاسكندنافية. . . . المانيا. . . فرنسا وانكلترا او بالاحرى معظم دول الاتحاد الاوربي والدول المتقدمة وبعض الدول النامية. لقد اتخذت هذه البلدان من الفكرة المكانية اشكال مختلفة تتوافق مع السلوك الاجتماعي لتلك البلدان. فالبعض منها استمر على النمط التخطيطي الذي كان سائداً في النصف الثاني من القرن العشرين، والبعض الآخر اعتمد على الابتكارات الجديدة التي تتوافق مع الاتجاهات الحديثة والناشئة ومن هذا المنطلق لابد وان نناقش ما يأتي :

1. نمط التفاوت في السلوك الاجتماعي المتبع في تنمية وتخطيط المدن والمناطق والاقاليم حيث ان هذه الانماط ترتبط باهداف كل مدينة او منطقة او اقليم معين.
2. يتم التركيز على المناطق الحدودية والتي تحتل اهمية في تطويرها اقتصادياً واجتماعياً وذلك من خلال وضع خطط تنمية خاصة تتلائم وطبيعتها الحدودية ليجاد سبل تعاون وترابط مع الدول الجارة.

8. مفهوم التخطيط والتنمية المكانية

ظهرت افكار متعددة ومختلفة في بداية القرن الواحد والعشرين من حيث اهداف و طبيعة التخطيط والتنمية المكانية، وهذا التعدد والاختلاف والجدل لم يكن بعيداً عن القرن الماضي وانه سيبقى في العقود القادمة. ولكن مع هذا لابد من وجود اساس تخطيطية متفق عليها في جميع انحاء العالم رغم عدم وجود مواقف وسياسات موحدة والتي قد تنعكس على العملية التخطيطية وعلى وفق طبيعته الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد. لقد تارح التخطيط المكاني للتنمية بين حالتين هما :

1. الممارسات المادية البحتة من حيث مراقبة استعمال الاراضي.
2. تغيير مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية بهدف توجيه هذه الانشطة باتجاه المكان والحيز، على الرغم من ان هذه الانشطة المتنوعة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً في الافكار السائدة في المجالين الفكري والاجتماعي. فضلا عن ذلك ان عملية تخطيط التنمية المكانية ترتبط ببعض الافكار المهنية مثل المهندسين المعماريين والمدنيين والمساحين. . . الخ. كذلك التأثير القوي لافكار علماء الجغرافية والاجتماع على النهج العام في اعداد الخطط المكانية. اذن لابد من مناقشة جانبيين اساسيين من الافكار التي جاءت في ذلك وهما كما يأتي :

خ. السعي الى استغلال عوائد الموارد غير المتجددة ومنها الموارد النفطية لتمويل الاستثمار لاجل تمكين سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة والادارات والجهات الفاعلة لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس. وان ماسبق يدفع باتجاه إعادة تجديد وتسريع برامج التنمية الاقتصادية في المدن (Edward L. Glaser, 2007, 1-40).

6. إعادة تجديد وتسريع برامج التنمية الاقتصادية في المدن

ان إعادة تنسيق العمل على المستوى المحلي دون التنافس بين المؤسسات المحلية مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل تؤدي بالفائدة لصالح اقتصاد المدينة ولاسيما في الحالات التي تشهد فيه الانشطة الاقتصادية انعاشاً.

من خلال دعم مالي واداري لصياغة استراتيجية للاستثمار على مستوى المدينة عن طريق منح او اقراض الأموال للمشاريع من اجل بناء اقتصاد إنتاجي في المدينة حيث توفير فرص عمل عالية الجودة. ان هذه الاستراتيجية تعتمد على تنسيق جديد حول منهج للتنمية الاقتصادية الذي يبنى على المؤسسات القائمة ولاسيما عندما اصبحت المدن جذور التنمية الاقتصادية في ظل النضج الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المجتمعات الحضرية اضافة الى توفر كفاءات متخصصة في معالجة المدن وارتفاع الكثافة السكانية لذلك ينبغي أن يكون بتنسيق بين المدينة والمحافظة والاقليم حيث تشارك الادارات بتنفيذ استراتيجية استثمار بشكل يضمن التوازن في تخصيص الإنفاق الحكومي على المشاريع القائمة والجديدة على حد سواء. لكي ينمو فيها اقتصاد المحافظة والاقليم باتجاه التوازن مع الوفاء بمعايير الاستدامة الأساسية للهيئات البيئية على المستوى الإقليمي و المحافظات أو منظمات التخطيط الحضرية حيث يمكن ان تنسق استراتيجيات التنمية مع المعايير البيئية للمحافظة ووضع نموذج واحد قابل للحياة وتنمية المجتمع بفعل الدعم المالي. ان هذا التنسيق ينبغي أن لا يأتي على حساب الادارة المحلية للمدينة. فضلا عن أن ينشئ الاقليم عملية تنافسية تقوم على معايير تسجيل النقاط التي تحقق مبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا من شأنه ان يحفز الحكومات المحلية لاقتراح مشاريع في السباق نحو التطور والتنمية المستدامة ويشجع المشاركة القواعد الشعبية في تنظيم المشاريع الصغيرة إذ لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال الاهتمام الكبير بالتخطيط والتنمية المكانية من اجل تحقيق التوازن الجغرافي والمناطقي الذي يعتبر وسيلة رئيسية في تنفيذ النمو الاقتصادي والعمراني الذي يعد من الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

8.1 الاتجاهات التخطيطية الحديثة

والتقاليد..الخ. كذلك يجب ان لا ينظر الى التسلسل الهرمي (Hierarchy) بدقة كما جاء في بعض النظريات التي تركز على المناطق الكبيرة لان التجارب العملية قد اختلفت بعض الشيء عن الواقع الحالي، حيث ان المناطق الصغيرة يمكن ان يكون لها تأثير اكبر من المناطق الكبيرة. وفي ظل العولمة والحداثة المعاصرة فان المناطق الصغيرة قد استقطبت الكثير من رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية نظراً لان الحكومات المحلية ساعدت على ذلك. وبذلك ينظر على ان الحكومات المركزية اقل قدرة على توجيه اقتصادياتها لاسباب متعددة منها التركيب الطائفي والاثني.. الخ.

8.3 بدائل التحديات للتنمية المكانية

هناك ثلاثة اسس رئيسة في تحديد بدائل تنمية المكانية الحديثة وهي :

1. الحيز المادي الحيوي : يتعلق هذا الجانب بالمفاهيم المعاصرة للبيئة من حيث استدامة الاستهلاك والانتاج ونضوب الموارد الطبيعية ومشاكل التلوث... الخ.
2. العوامل السياسية : اما فيما يتعلق في هذا الجانب فينظر الى طبيعة التغيرات السياسية الحاصلة والتي تؤثر على جدول الاعمال التنافسي وهذا السلوك يختلف بالنسبة للمناطق المحلية.
3. الاقتصاد والاجتماع : ان هذا المجال يظهر التداخل الاجتماعي وطبيعة الاقتصاد المحلي.

8.4 اهداف التخطيط والتنمية المكانية.

من الواضح ان التخطيط والتنمية المكانية يعتمد الى حد كبير على الحياة السياسية والسياقات الاقتصادية التي يهتم بها البلد، وبالتأكيد في حالة الحروب والسيطرة المركزية سيكون هناك ابعاد متعددة لتخطيط والتنمية المكانية. ان الغرض الاساسي من التخطيط والتنمية المكانية نقطتين رئيسيتين هما :

1. العمل على توزيع الانشطة الاقتصادية على المناطق الجغرافية المختلفة.
2. الاهتمام بنقل التطورات الحديثة الى كل المناطق الجغرافية مثل : مستقرات حضرية جديدة وانشطة تجارية واقتصادية مختلفة تساهم في تحقيق التنمية المكانية وضع البنية التحتية الرئيسية. ان هذه الاهداف تعتمد على النطاق الزمني والذي لا يقل عن عشرة سنوات وكثيراً ما يتم تمديده الى عشرين سنة.

8.5 اعداد اسلوب للحوافز

تعد اهمية اعداد اسلوب للحوافز في المدن والاقاليم ضرورة لتكوين بيئة للمنافسة , وذلك من خلال تشجيع روح المبادرة والابتكار والاستدامة والتي تتضمن اعداد

حصل خلاف كبير في بداية القرن الواحد والعشرين حول تحديد اتجاهات التخطيط المكاني وان هذا الاختلاف كان على الصعيد الدولي، ولابد في هذا المجال من ذكر بعض هذه الاتجاهات.

8.1.1 الاتجاه الاول

ينطلق هذا الاتجاه من الافكار التي تؤكد على الحد من هيمنة الحكومة على الانشطة الاقتصادية وبالتالي فان ذلك يؤدي الى الحد من طموح التخطيط بشكل عام. نظراً الى هيمنة افكار الخصخصة والقطاع الخاص على الانشطة الاقتصادية. (وهو الانتقال من النظرية الكثرية التي أكدت على المكان الى افكار القدرة التنافسية المكانية على وفق ماجاء في افكار الكلاسيك الجدد).

8.1.2 الاتجاه الثاني

وجاء الميل لهذا الاتجاه نحو التخطيط المكاني والحيز حيث كانت افكار هذا الاتجاه اوسع نطاقاً من المفاهيم المادية المحددة مثل استعمال الارض بل تعدى ذلك ليشمل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد عُرف عن هذا التخطيط باسم الاساليب المستخدمة من قبل القطاع العام وذلك للتأثير على التوزيع المستقبلي للانشطة الاقتصادية والاجتماعية والذي تضمن ماياتي :

1. تنسيق الآثار المكانية مع السياسات القطاعية.
2. توزيع التنمية الاقتصادية على المناطق الجغرافية لكي تتحقق الفائدة للجميع ويصبح المجتمع أكثر عدالة اقتصادية واجتماعية. وهذا ادى الى ان يكون التخطيط المكاني أكثر شمولاً بحيث شمل السياسة المكانية واستخدام الاراضي المحلية. حيث خلاص هذا الموضوع الى ان التخطيط الصحيح يصلح لاي زمان ومكان على ان يكون التخطيط أكثر محدودية ويتوافق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي ويرتبط جزئياً بافكار السوق.

8.2 نحو التخطيط والتنمية المكانية

بدأت فكرة التخطيط المكاني مع بداية تشكيل افكار الجغرافيا المكانية التي جاءت مع بداية القرن العشرين ولقد استند العديد من الجغرافيين في دراساتهم الى الافكار التي جاءت في هذا التاريخ، ولكن معظم هذه الدراسات غاب عنها علم الاجتماع المكاني (الحضري والاقليمي). ومع نهايات القرن العشرين ظهرت افكار حديثة تناولت الجوانب الاجتماعية المتعددة والمتعلقة بمفاهيم المنطقة والمحلة والجيرة واللغة والعادات

تكون في حالة امتداد لنطاق اوسع من الحدود لتلك المدينة لتشمل المناطق الريفية المحيطة بها والمدن الصغيرة المجاورة مكونة اقليم اقتصادي.

3. كما يحدث في العديد من دول العالم من توسع للمدن الكبرى فانها تتجاوز حدودها الرسمية وامتداد تأثيراتها المكانية لغالبية المناطق المحيطة بها.

4. نلاحظ اشتراك الحضر والاقليم في الاقتصاد التحليلي لمجالات مكانية معينة :

أ. نسبة مساهمة النشاطات الصناعية والفروع الخدمية.

ب. تعاطف اهمية التنظيمات الرسمية.

ت. تنامي الكثافة السكانية.

5. توفر امكانية الافتتاح الاكبر على الاقتصاد العالمي.

10. التغير المناخي واقتصاديات المدن المستدامة

يعد تغير المناخ التحدي البيئي الرائد الذي يواجه مجتمعات المدن اذ لابد وان تنخفض الغازات الدفيئة التي ادت الى الاحتباس الحراري سيما بعدما بلغ سكان العالم ما يقرب من ثمانية بلاين نسمة يعيش أكثر من نصفهم في المدن ومن المتوقع ان يزداد العدد الى ان تصل النسبة الى 60% في عام 2030 (Matthew E. Kahn, 2009, p2).

وان هذه المدن تعج باستخدام المركبات الخاصة التي تعتمد في تشغيلها على الوقود الاحفوري الذي هو احد المصادر الرئيسية في انبعاث جزء كبير من الغازات الدفيئة مما سترك ذلك من اثار سلبية على استدامتها، فضلا عن الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الدخل العالمي الذي يزداد بنسب اسرع من معدلات الزيادة السكانية على اعتبار المدن هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ان هذه الزيادة في الدخل ستؤدي

بذوي الدخل العالي والمتوسط بزيادة الاستهلاك من الطاقة وان التلوث هو منتج ثانوي عن هذا الاستهلاك ولا سيما استهلاك الكهرباء والسلع السكنية المعمرة التي

تتراوح بين الافران والثلاجات وقد اثبتت بحوث منحنى كوزنيس البيئي من خلال العلاقة الطردية بين الدخل والتلوث البيئي (الجلبي, 2011, ص165) وهذا يوشر لنا

ان المدن الأكثر ثراء قد لاتعد الأكثر نظافة من المدن ذوي الدخل الاوطى، هذا فضلا عن جذب الفقراء وذوي الدخل الواطى الى العيش في المدن الأكثر ثراء وان

هذه الظاهرة ستشكل عبئاً اضافي على المدن من حيث استهلاك الارض والتلوث البيئي. ان ذلك يدفعنا الى اتباع بعض الاجراءات التي تعمل على تخفيض انبعاثات

الغازات ومعالجة هواء المدن عن طريق تخفيض استخدام الطاقة المعتمدة على الوقود

هيكلي للحوافز يخدم تشجيع المبادرة في القطاع الخاص والعمل على تقديم مكافأة للشركات والمنظمات التي تحقق الابتكارات التي تخدم اقتصاديات المدينة وذلك باستخدام الممارسات المستدامة والتي تحقق السلامة البيئية وخلق فرص العمل عبر

مستويات المهارات المختلفة. حيث ان هذه الاستراتيجية يمكن أن تشجع على التعاون

المشترك بين القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي وتحفيز التنافس على

الاستثمارات الحكومية والإعانات في شركات نظيفة وخضراء ولكي يكون هذا

الاسلوب فعالا لابد وان يتبعه مكافآت للمؤسسات الانتاجية والخدمية ليس معنى

ذلك زيادة راس المال ولكن أيضاً في الجوانب غير الملموسة، مثل توفير مزيد من

اليقين للمستثمرين ولا سيما الذين يبدون التزاماً بأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

كذلك ينبغي على الحكومات المحلية أن تكون استباقية في متابعة المشاريع والشركات

من القطاع الخاص للاستفادة من الاستثمارات التي تقوم على اعطاء قوة للمدينة من

حيث توفير العمل الفرص لمعدلات نمو عالية ولا سيما في بعض القطاعات الاقتصادية،

مثل قطاعات التعليم والصحة والصناعات التحويلية وبالاخص وسائل توفير المواد

الغذائية، وصيانة موجودات المدينة وتشجيع البحث في الإمكانيات الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية لكي تكون أنموذجاً يحتذى به في المدن الاقل تطوراً وتنافس

من اجل اتباع انموذج افضل. فضلا عن تطوير نظام للبيانات يعمل على متابعة وقياس

مستويات التنمية الاقتصادية المستدامة الذي يتابع الاستثمارات في الوظائف الخضراء

والتكنولوجيا المستدامة التي يسفر عنها الحماية البيئية للمدينة.

9. العلاقة بين التنمية الاقتصادية المستدامة للمدن والاقليم

تتشترك وتتداخل التنمية الاقتصادية المستدامة للمدن والاقليم بشكل واسع وفي امور كثيرة ولعل من اهمها ما يأتي :

1. تشترك التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل مباشر وغير مباشر وعلى كافة المستويات التحليلية الكلية والجزئية في

أ. عملية تخصيص الموارد مكانيا.

ب. تحقيق اقصى كفاءة اقتصادية واقل كلفة ممكنة.

ت. المدن والاقليم يرتبطان بالتاثيرات المكانية المباشرة وغير المباشرة على حركة النشاطات الاقتصادية.

ث. انعكاس تاثير الاستثمارات في المدن على الاقاليم والعكس بالعكس.

2. هناك تداخل في معالجة التاثيرات الاقتصادية للمدينة حيث ان هذه التاثيرات

3. غياب افكار التنمية الاقتصادية للمدن التي تعد جذور التنمية من حيث خلق فرص العمل وناعاش اقتصادياتها المحلية على وفق معايير التنمية المستدامة.
4. غياب التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية في الحل المشترك للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة للسيطرة المركزية للحكومة في الدول النامية على اموال الموارد الطبيعية وتوزيعها حسب افكارها السياسية دون الاهتمام الى الاحتياجات الاساسية للسكان المحليين.
5. غياب جهاز محفزات مالية واجتماعية على مستوى الدولة او الاقليم لكي يساهم في تشجيع وتوعية وتحفيز المجتمع في اهمية استدامة المدن.
- 12. التوصيات**
1. انطلاقاً من المفاهيم الديمقراطية ندعو الى الاهتمام بالمجلس البلدي بحيث يتولى تشريع الرسوم المالية والضرائب على مستوى البلدية، لكي تساهم في تمويل البلدية فضلاً عن تحديد الغرامات لمن يخالف سلامة وجالية المدينة اضافة الى مهام المجلس الاخرى ذات المنفعة العامة على النطاق البلدي.
2. اعطاء صلاحيات واسعة الى البلدية بحث تكون دائرة شبه رسمية تتولى ادارة المدينة وتكون هذه الادارة حصراً من ابناءها تتولى تحقيق المهام التالية :
- أ. تحقيق الجمالية من خلال التشجير وتنمية المناطق الخضراء واقامة معرض للزهور واظهار الطابع الحضاري للمدينة.
- ب. تعد النظافة من مهماتها الاساسية ويضاف لها عملية تدوير النفايات.
- ت. الشؤون الصحية.
- ث. مشاريع المياه والاثارة... الخ
- ج. انشاء هيئة اجتماعية للتكافل الاجتماعي تتولى مكافحة الفقر ومتابعة المشاكل الاجتماعية.
3. تحويل الشركات الحكومية في المدن الى شركات مساهمة بنسب 51% للقطاع الخاص 25% لمنتسبي الشركات وحسب خدماتهم و24% الى بلدية المدينة، على ان تخضع جميع هذه الاسهم الى قوانين وانظمة الاسواق المالية وبذلك تتحمل الادارة المحلية مسألة توفير فرص عمل لأبنائها.
4. يكون الدعم والتمويل الحكومي مكانياً بحيث يحقق التنمية المتوازنة للمناطق الجغرافية مع عدم اغفال المعايير البيئية التي تضمن الاستدامة للمدن.
- الاحفوري واستبدالها بوسائل طاقة مستدامة فضلاً عن اتباع اي وسائل اقتصادية واجتماعية وتقنية تضمن تحقيق استدامة المدن ومنها :
- أ. استخدام النقل العام الحديث بدلاً من الاعتماد على السيارات الخاصة التي ولدت مشاكل متعددة ولعل اهمها الازدحام المروري الذي بتوجيه استثمارات ضخمة من اجل حل الاختناق المروري.
- ب. معالجة السكن الحضري بالشكل الذي يضمن عدم الاعتماد على استخدام الطاقة بنسب عالية سيما من حيث العزل الحراري وعدم المبالغة في مساحات المساكن.
- ت. تشجيع استخدام التقنيات الخضراء وعدم الزحف على المساحات الخضراء التي اعتمدت في التصاميم الاساسية للمدن.
- ث. الصيانة وإعادة تدوير النفايات الصلبة للاستعمال المتكرر وبذلك يمكن تقليص أثر النمو الاقتصادي على البيئة واستناداً على القانون الأول للديناميكية الحرارية والذي يوضح بأنه ليس بالإمكان خلق المادة والطاقة، ومن هذا المنطلق يكن اعتماد فكرة أدنى كمية ضرورية من الطاقة الموجودة لتحقيق أي هدف إنتاجي معين (Perman, Roger and others, 1998, p198). ان هذه الاجراءات وغيرها وسائل الضرائب البيئية المباشرة وغير المباشرة يمكن ان تكون ضوابط للمحافظة على للاستدامة البيئية للمدن وان تساهم في تحقيق السعادة البشرية. وقد اظهرت التجارب ان التدخل يساعد في حماية المدن من الاضرار الناجمة عن تغير المناخ ولا سيما في الدول النامية تقوم اقتصادياتها على الموارد الطبيعية عن طريق توجيه الاستثمارات الى المشاريع الاستراتيجية مثل السدود المتطورة ذاد المتطورة ذات النفع العام والاهتمام بالتوزيع المكاني للاستثمار وراس المال البشري فضلاً عن حماية المناطق للفقراء من مخاطر الفيضانات والامطار ومن اشكال التلوث المتنوعة.

11. النتائج

1. تعد الهجرة الداخلية من الريف والبلدات ولا سيما في الدول النامية من اهم نتائج زيادة المعدلات السكانية في عواصم والمدن المليونية كنتيجة لفقدان امكانهم الاصلية سواء كانت ريف او مدن صغيرة الى ابسط انواع الخدمات وفرص العمل مما ادى الى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المدن المليونية او الحواضر.
2. لازالت المدن ولا سيما المليونية منها والعواصم بعيدة عن مفاهيم التنمية المستدامة والبيئة ولا سيما المشكلة المعاصرة التغير المناخي في العالم والذي يمس الدول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض التي لاتستطيع مواجهة اعباء وتكاليف ذلك.
3. تحويل الشركات الحكومية في المدن الى شركات مساهمة بنسب 51% للقطاع الخاص 25% لمنتسبي الشركات وحسب خدماتهم و24% الى بلدية المدينة، على ان تخضع جميع هذه الاسهم الى قوانين وانظمة الاسواق المالية وبذلك تتحمل الادارة المحلية مسألة توفير فرص عمل لأبنائها.
4. يكون الدعم والتمويل الحكومي مكانياً بحيث يحقق التنمية المتوازنة للمناطق الجغرافية مع عدم اغفال المعايير البيئية التي تضمن الاستدامة للمدن.

5. انشاء جهاز مخفزمات مالية واجتماعية على مستوى الدولة او الاقليم واعطاء دور مهم الى الاعلام لكي يساهم في توعية وتحفيز المجتمع في اهمية استدامة المدن.

قائمة المصادر

1. د. عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروقة كتاب مترجم لـ K. J. Button (1989) , URBAN ECONOMICS , جامعة بغداد , مطبعة التعليم العالي , ص15.
2. A. I. Mahbub Uddin Ahmed,(2004) Weber's Perspective on the City and Culture, Contemporary Urbanization and Bangladesh, Bangladesh e-Journal of Sociology. Vol. 1. No. 2004 1. January 1,p6
3. Edward L. Glaeser, (2007) The Economics Approach to Cities , Harvard University and NBER ,preliminary Draft,p1-40 REPORT 6643 • DECEMBER 2014
4. John Glasson and Tim Marshall, Routledge Taylor and Francis Group, London and Newyork
5. Matthew E. Kahn,(2009),Urban Growth and Climate Change, The Annual Review of Economics online at resource , Annual reviews. org
6. OKSANA MONT, MATTHIAS LEHNER AND EVA HEISKANEN(2014), Nudging, sustainable behaviour A tool for? The Swedish Environmental Protection Agency, Naturvårdsverket, .Print : Arkitektkopia AB, Bromma 2014 ,p9
7. Perman & other(2003),Natural Resource and Environmental Economics ,Third Edition , Printed and bound by Ashford Press .,Ltd, Gosport, p16
8. Urbact ii capitalisation, april , (2015) New urban economies, printing .bialec , France ,p5